الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.34

Distr.: General

16 April 1998
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
محضر موجز للجلسة ٣٤
المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الاثنين، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روخاس ..... (فنزويلا)
ثم: السيد غلانزر (نائب الرئيس) ..... (النمسا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) التجارة والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/52/284، و A/52/347، و A/52/447-S/1997/775، و A/52/640، و A/C.2/52/4)

(ب) **التجارة والتنمية** (A/52/15 (الجزآن الأول والثاني)، A/52/329، A/52/413، A/52/459)

١ - **السيد ريكوبيرو** (الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): قال إن الاضطرابات الكبيرة التي أصابت الأسواق المالية وأسواق الأوراق المالية في العالم قد بينت بوضوح أنه لا يوجد في عالم اليوم من هو محصن ضد تأثير الإجراءات التي تتخذ في بلد آخر أو في الجانب الآخر من العالم. وقد تبين أن الأزمة المالية الآسيوية - أكثر نقلا لعدواها من الأزمات السابقة. لأول مرة كان لأزمة نشأت أصلا في العالم النامي أثر بالغ على أسواق رأس المال في الشمال. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأزمة توجد تماما في القطاع الخاص، وتدور حول فشل الأسواق لا فشل الحكومات. وقد تمثل الأثر المباشر للأزمة المالية الآسيوية في تنقيح نزولي حاد للتوقعات الاقتصادية في آسيا. ونظرا للمكانة الكبيرة للاقتصادات الآسيوية في العالم، فسيعني ذلك أيضا تباطؤ النمو العالمي. لكن الخطر المباشر نابع من إمكان حدوث ردود فعل مفرطة من جانب صناع السياسات. وقد أسفرت الجهود الإصلاحية في كثير من البلدان النامية على مدى العقد الأخير عن ارتفاع فرص النمو إلى مستويات لم تشهدها السنوات الـ ٢٠ الأخيرة. وقد يؤدي أي رد فعل عنيف يتخذ بشكل غير ملائم في مجال الاقتصاد الكلي إلى انتكاس تلك الجهود في المستقبل المنظور.

٢ - وستعتمد الاحتمالات المتوسطة الأجل أيضا على كيفية انتشار آثار الأزمة عبر الاقتصاد العالمي. وليس هناك شك في أن المنافسة الدولية ستزيد مما سيؤدي إلى إحداث ضغط نحو خفض أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري وفتح الباب لظهور مشاكل التكيف من جديد في كثير من البلدان النامية. ومن المحتمل بالنسبة لأوروبا واليابان، اللتان اعتمد انتعاشهما الاقتصادي، بشكل غير ملائم، على التصدير أن تواجها أكبر المشاكل في الشمال. وينبغي أن تشكل تجارة اليابان الضخمة مع مناطق آسيا الأخرى واستثماراتها فيها سببا حقيقيا للقلق، نظرا لتأثير تباطؤ الاقتصادات الآسيوية على نحوها المحلي. وفي حين أثبت النظام المتعدد الأطراف جدارته في كثير من مجالات التجارة، فما زال غائبا بشكل واضح في مجال العملة وأسعار الصرف والتمويل. وعندما يسفر التخفيض غير المخطط لقيمة العملة في بلد ما عن تحولات حادة في معدلات التبادل التجاري الدولي، فإن المزايا المتوقعة للأفضليات التعريفية يمكن أن يضيع أثرها بالفعل بين عشية وضحاها. وتنوي أمانة الأونكتاد إجراء مزيد من البحث في عام ١٩٩٨ عن أسباب الأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار في الجهود الإنمائية.

٣ - وقد توصلت الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية إلى استنتاجات متفق عليها تعبر عن نهج متوازن بشأن جميع بنود جدول الأعمال الرئيسية. وقد انصب معظم مناقشات المجلس على الحالة الاقتصادية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا. ودعا المجلس إلى زيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية تمشيا مع المستويات المستهدفة المتفق عليها دوليا، كما أكد على ضرورة استفادة العدد الأكبر من البلدان الأفريقية من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كما ركز الجزء الرفيع المستوى الذي استغرق يوما واحدا على الموضوع الشامل المتمثل في العولمة، والمنافسة والقدرة التنافسية والتنمية، كما نظر، ضمن أمور أخرى، في طرق تحسين قدرة البلدان النامية التنافسية والآثار المترتبة على التجارة الالكترونية.

٤ - ولكي يتسنى تقييم نتائج برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات على الصعيد القطري، واستعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولي، أوصى المجلس الجمعية العامة بأن تعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في نهاية التسعينات. ويبدو بصورة متزايدة أن النهج الأفضل لتناول مجموعة المشاكل المعقدة التي تؤثر على أقل البلدان نموا هو النهج المتكامل. وبذلك أصبح تكامل عمل الأونكتاد مع أعمال الوكالات الأخرى المتعددة الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها معلما بارزا في هذا السبيل. وبينما جرى التأكيد عن حق على الاهتمام بأقل البلدان نموا الـ ٤٨، فلا ينبغي إهمال البلدان غير الساحلية والبلدان الجذرية الصغيرة النامية.

٥ - والتجربة التي تمرس بها كثير من البلدان النامية مؤخرا في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سنغافورة، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ قد أكدت الحقيقة التي مفادها أنه في المفاوضات التجارية الدولية، الدول النامية التي تعرف بالفعل ما تريد هي قليلة العدد، وأنه يعتمد في أغلب الأحيان نهج تحقق عكس النتائج المرجوة. ولعلاج هذه الحالة شرع الأونكتاد في عملية ذات مسارين تستهدف مساعدة البلدان النامية على تحديد عناصر برنامج تجاري إيجابي يتناول مسائل من قبيل تحرير التجارة والمنتجات الصناعية وفيها تحتل مشكلات الحدود العليا للتعريفات وتصاعدها أهمية كبيرة. وقد انتهى الأونكتاد لتوه من إعداد دراسة مشتركة مع منظمة التجارة العالمية بشأن هذه المسائل.

٦ - وعموما فإن التغيرات البعيدة المرمى التي جرت في الأونكتاد قد أسفرت عن منظمة أقل ترهلا وأكثر فعالية. ومن المجالات التي تحقق فيها تقدم كبير المشاركة العملية من جانب المجتمع المدني وقطاع الأعمال الخاص في أعمال المنظمة.

٧ - **السيد بيترسكي** (رئيس مجلس التجارة والتنمية): قال إن تنفيذ القرارات الوزارية للدورة التاسعة للأونكتاد قد أدت إلى إعادة تنظيم أنشطته. كما أدت التغيرات الشاملة التي جرت في الجهاز الحكومي الدولي وترشيد أنشطة الأمانة إلى تحسين نوعية نواتج المنظمة. واستخدام نظم الاتصالات الالكتروني، بما في ذلك مرافق التداول بواسطة الفيديو، قد أصبح الآن جزءا من الروتين اليومي.

٨ - وقد ناقش المجلس في دورته الرابعة والأربعين بندي الترابط والمشاكل الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية: توزيع الدخل وتحقيق النمو في سياق عالمي. وقد أعرب المجلس، في جملة أمور، في استنتاجاته المتفق عليها عن القلق لأن فجوات الدخل، داخل البلدان وفيما بينها، على مدى العقدين الماضيين قد اتسعت بشكل عام وذلك على الرغم من الازدهار المتزايد. كما لاحظ المجلس، أن هناك حدودا اجتماعية وسياسية لحالات التفاوت المتزايدة، وأن التفاوت في الدخل إذا زاد بدرجة كبيرة، يمكن أن يحدث رد فعل معاكس مما يسبب عدم الاستقرار، ويدفع إلى اتخاذ سياسات شعوبية وبروز اتجاهات حمائية تلغي المكاسب الاقتصادية الناشئة عن التكامل الأوثق عرى.

٩ - وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا، أعرب المجلس عن قلقه إزاء استمرار التدني في نصيب تلك البلدان الكلي من المساعدة الإنمائية الرسمية، ودعا إلى بذل مزيد من الجهود لعكس ذلك الاتجاه، كما أوصى بأن تدعو الجمعية العامة إلى الانعقاد مؤتمرا ثالثا للأمم المتحدة معني بأقل البلدان نموا بغية تقييم نتائج تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا على الصعيد القطري. كما نظر المجلس أيضا في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ولاحظ، في جملة أمور، أن إدماج الاقتصادات الأفريقية في

الاقتصاد العالمي يعتمد على كيفية استخدام المكاسب المتولدة من زيادة إيرادات التصدير لتعزيز إمكانات النمو وكيفية استثمار البلدان الأفريقية في تنمية الهياكل الأساسية المادية والبشرية. وقد طلب من الأونكتاد تحليل مسألتي الاستثمار والحوافز المتعلقتين بالتجارة وذلك في القطاع الزراعي للاقتصادات الأفريقية.

١٠ - وقد ناقش المجلس التقرير المتعلق بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني في إطار البند الخاص بالتعاون التقني. ويتضمن المرفق الثالث لتقرير المجلس النص الكامل للمناقشات التي دارت بشأن هذا البند.

١١ - وقد أبلغت نتائج مناقشات المجلس وتوصياته بشأن الترابط، وأقل البلدان نموا وبشأن أفريقيا إلى الجزء الرفيع المستوى من المجلس. وقد ركز القسم الأول من ذلك الجزء، الذي تناول موضوع "العولمة، والمنافسة، والقدرة التنافسية والتنمية"، على الظروف التي يمكن للعولمة في ظلها أن تكون مفيدة وليس خطرا يهدد جميع البلدان. وقد انصب التركيز على أهمية الحكم المتسم بالكفاءة والسياسات المحلية الاستثمارية السليمة والهياكل الأساسية المادية الكافية. وقد تضمنت مناقشات القسم الرفيع المستوى أيضا مناقشات اشترك فيها الخبراء بشأن دور التجارة الالكترونية من التجارة الدولية، كما أبرزت الحاجة إلى زيادة التعاون الدولي فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية لأن نطاق استخدام الحواسيب قد تجاوز الحدود التقليدية للدول. وتتضمن التحديات المقبلة تلبية الحاجة إلى وضع إطار لتوزيع الضرائب بين البلدان المشتركة في التجارة الالكترونية وكفالة التوزيع العادل للمعرفة. وقد بدئت مبادرة "شركاء من أجل التنمية" أيضا في الجزء الرفيع المستوى للإعداد للاجتماع الأول للمبادرة المقرر عقده في ليون بفرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

١٢ - وفيما يتعلق بالدورة التنفيذية الخامسة عشرة لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٧، فقد حث اللجنة على الموافقة على اقتراح المجلس الداعي إلى الموافقة على ما أوصى به فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية المعني بالضمانات والرهون البحرية والمواضيع ذات الصلة من عقد مؤتمر دبلوماسي للنظر في وضع اتفاقية بشأن الحجز على السفن واعتماد تلك الاتفاقية.

١٣ - **السيدة ياماشيتا** (مديرة شعبة التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاجتماعي التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقرير الأمين العام بشأن التدابير الاقتصادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/52/459)، الذي أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٦/٥٠. وشرحت معلومات التقرير الأساسية (الفقرات ١ و ٢ و ٣) وأبرزت النتائج التي خلص إليها اجتماع فريق الخبراء المخصص الذي عقدته إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في حزيران/يونيه ١٩٦٧ لالتماس آراء خبراء من المشهورين دوليا عن المسائل المفاهيمية الأساسية المتعلقة بفرض تدابير اقتصادية قسرية، ولا سيما المنهجيات الممكنة لتقييم آثار هذه التدابير على البلدان المتأثرة بغية صياغة استنتاجات متفق عليها (الفقرات ٥٣ و ٨٣ و ٨٤ و ٩٠ و ٩١ و ٩٣ و ٩٤).

١٤ - **السيد أحمد** (بنغلاديش): أعرب عن تقدير وفده لتقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٧، والتقرير المتعلق بأقل البلدان نموا لعام ١٩٩٧. وقال إنه على الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بأن التجارة هي وسيلة حاسمة من وسائل التنمية، وبأن عددا من البلدان قد حقق نموا اقتصاديا كبيرا. إلا أن كثيرا من تطلعات البلدان النامية ما زالت دون تحقيق، كما أن أقل البلدان نموا بصفة خاصة تحدق بها المشاكل الهيكلية التي تعيق مشاركتها في الاقتصاد العالمي.

١٥ - وقد أحرز تقدم ضئيل في مجال تنفيذ إعلان وبرنامج عمل باريس المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في التسعينات. وتحصل تلك البلدان التي تمثل ١٠ في المائة من سكان العالم، على ٠,٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية ولا يوجد بها سوى قدر ضئيل للغاية من الاستثمار الأجنبي المباشر وتتحمل عبء ديون خارجية باهظ للغاية. ووجه الأنظار إلى مداولات مجلس التجارة والتنمية بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات (A/52/15 [Part II]).

١٦ - وفي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة المتصلة بتنمية تجارة أقل البلدان نموا، الذي عقد بعد دورة مجلس التجارة والتنمية، أبرزت أقل البلدان نموا الحاجة إلى زيادة وصولها إلى الأسواق وإلى تعريفات صفرية ملزمة من أجل صادراتها، والحصول على مساعدة تقنية لإزالة قيود جانب العرض، وزيادة الاستثمار. ولا شك أن المتابعة الفعالة للمقررات التي اتخذت في ذلك الاجتماع ستؤدي إلى تحسين الظروف في أقل البلدان نموا.

١٧ - وقال إن بلده الملتزم بسياسات السوق الحرة، ومحو الأمية على الصعيد العالمي، وحقوق الإنسان، والحكم السليم، يجاهد لتحسين نوعية الحياة، وإدماج المرأة في الأنشطة الرئيسية، وتحقيق العدالة والإنصاف في المجتمع. وهو يطبق آليات مبتكرة من قبل الائتمانات الصغيرة بهدف تخفيف حدة الفقر وتحقيق التغيير الاجتماعي. وأضاف إن بلده يتطلع إلى تحقيق مستقبل باهر لأنه استطاع التعاون الفعال مع المجتمع العالمي، وهو يحمي مصالحه الخاصة، وأوصى بأن يكرر البرنامج الذي أنشأه الأونكتاد وغيره من الوكالات في بلده مؤخرا في بلدان أخرى من أقل البلدان نموا.

١٨ - واختتم كلمته قائلا بأنه يحث اللجنة على اتخاذ الخطوات الضرورية للبدء في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

١٩ - **السيد كسيري** (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن الوفود التي يمثلها تشعر بخيبة أمل للطريقة التي عولجت بها عملية تأخير الوثائق وتأمل في تصحيح الوضع في المستقبل.

٢٠ - وقال إنه في حين تسلم مجموعة الـ ٧٧ والصين بأن التنمية تتطلب من البلدان أن تعتمد استراتيجية محلية سليمة وبرامج سليمة، فإنها تعتقد أن البيئة الخارجية المواتية فيما يتعلق بالتجارة والتمويل والاستثمار ذات أهمية حاسمة أيضا. وفي هذا الصدد، ينبغي السعي إلى تعزيز الحوار الدولي بشأن تماسك السياسات تمشيا مع التوصيات الواردة في الاستنتاجات المتفق عليها في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٧. وهناك حاجة ماسة إلى نظام تجاري منصف وآمن لا تمييزي متعدد الأطراف يمكن التنبؤ به لتعزيز فرص التجارة والتنمية أمام البلدان النامية. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تتجنب جميع الاتجاهات الحمائية وأن تنفذ تدابير تحرير التجارة الدولية، وأن تتبنى تدابير التكيف الهيكلي لكي تتيح فرصا أكبر للتصدير أمام البلدان النامية، وأن تمدها بالمساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة.

٢١ - وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تحترم التزاماتها التي تعهدت بها مع إنشاء منظمة التجارة العالمية بغية تعزيز فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق وإدماج تلك البلدان في النظام التجاري الدولي. ويجب ألا تستخدم السياسات والتدابير البيئية لأغراض حمائية. فتحسين فرص حصول تلك البلدان على التدفقات المالية، ونقل

التكنولوجيا السليمة بيئيا إليها وزيادة التعاون الدولي في مجال بناء القدرات سيساعد تلك البلدان على تحقيق أهدافها البيئية. ولا ينبغي أيضا استخدام معايير العمل لخلق حمائية مستترة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتجنب اللجوء إلى مكافحة الإغراق أو فرض رسوم جمركية مضادة تستهدف صادرات البلدان النامية دون وجه حق. وتكرر مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد أهمية كفالة الطابع العالمي لمنظمة التجارة العالمية وتدعو إلى عملية تتسم بالشفافية لقبول عضوية البلدان النامية التي تتقدم للعضوية دون وضع عراقيل سياسية في طريقها.

٢٢ - وكرر تأكيد الحاجة إلى اتخاذ تدابير لدعم السلع الأساسية، التي تتطلب الوفاء بأهداف الصندوق المشترك للسلع الأساسية وتعزيز عملياته. كما أعرب عن خيبة الأمل إزاء انسحاب بعض المساهمين الأساسيين من الصندوق، الأمر الذي يهدد عمليات الصندوق تهديدا خطيرا ويقوض الجهود الرامية لتوفير سياسات أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ وزيادة تنسيق أداء لأسواق السلع الأساسية.

٢٣ - وسيساعد تحسين نظام الأفضليات المعمم على إدماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. وستستفيد أقل البلدان نموا على الأخص، بما تعانيه من صعوبات في مجالات التجارة والديون والدعم الخارجي، من هذا الإدماج. وينبغي التعجيل بتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، بينما يجب أن تنفذ بالكامل التعهدات المتفق عليها دوليا لصالح البلدان النامية غير الساحلية.

٢٤ - وينبغي للأونكتاد أن يظل محفل الأمم المتحدة الرئيسي للمعالجة المتكاملة للتنمية والمجالات المترابطة المتمثلة في التجارة، والتمويل، والتكنولوجيا، والاستثمار والتنمية المستدامة، وينبغي أن يعزز الدور الذي يضطلع به في دعم البلدان النامية في تفاوضها بشأن التجارة والتنمية. وقال إنه يتطلع بأمل إلى الدورة العاشرة للأونكتاد، المقرر عقدها في بانكوك في عام ٢٠٠٠. ومن الضروري أن يوفر المجتمع الدولي للبلدان النامية المساعدة التقنية والمالية التي ستمكنها من الاندماج في النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف. وينبغي أيضا دعم برامج التعاون بين الشمال والجنوب في مجال التجارة، بما في ذلك التجارة الالكترونية، وغيرها من القطاعات، وخاصة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا.

٢٥ - **السيد كونين** (الاتحاد الأوروبي): قال إنه يعترف بالتكيفات والإصلاحات التي نفذها كثير من أقل البلدان نموا والتي نتج عنها أثر إيجابي على اقتصاداتها. ومن أجل تعزيز إدماج أقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية خطة عمل شاملة ومتكاملة تهدف إلى تعزيز التجارة وجذب التنمية مما يساعد بالتالي في إنهاء تهميش تلك البلدان. والاتحاد الأوروبي هو أكبر سوق منفرد للسلع الواردة من أقل البلدان نموا بما في ذلك المنتجات الزراعية والمواد المصنعة على حد سواء. وقد قرر مؤخرا منح أفضل شروط الوصول إلى الأسواق والتي لم تكن متاحة في السابق إلا لشركاء الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية لومي، لجميع أقل البلدان نموا ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وقد جرى أيضا تبسيط المعايير المتعلقة بمنشأ المنتج ومن المؤكد أن ينتج عن ذلك تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وهو العنصر الرئيسي لتحقيق إدماج أقل البلدان نموا بشكل فعال.

٢٦ - بيد أن هنالك حاجة أيضا لاتخاذ تدابير أخرى. فأقل البلدان نموا تحتاج لإنتاج المزيد من السلع القابلة للتصدير والتي لا تشمل السلع الأولية وحدها بل أيضا السلع المصنعة ويجب عليها بالتالي تعزيز التنوع. ولتحقيق تلك الغاية ينبغي عليها أن تجتهد في جذب رأس المال الخاص وأن تركز حكوماتها على فتح أسواقها وتحرير اقتصاداتها.

٢٧ - ويمكن أن يعزز بدرجة كبيرة أثر السياسات التجارية والاستثمارية الملائمة لأقل البلدان نموا بتحسين أوجه التنسيق. وقد شكل انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة المتصلة بتنمية تجارة أقل البلدان نموا، في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بداية مشجعة ومن المطلوب الاضطلاع بإجراءات للمتابعة البناءة. وسيكون للمعونة الإنمائية دور تلعبه مثلما هو الحال بالنسبة لتشجيع مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

٢٨ - **السيد رشتنياك** (أوكرانيا): قال إنه في حين أن النمو الاقتصادي والعولمة وتحرير التجارة العالمية وتزايد الترابط الاقتصادي للبلدان أمور من المحتمل أن تكون مفيدة فإن من المهم أن تعم فائدتها جميع البلدان. وتحقيقا لتلك الغاية تبرز الحاجة لإيجاد بيئة صالحة للتنمية تتميز بنظام تجاري مفتوح لا تمييزي مبني على القواعد وعادل وقابل للتنبؤ وشفاف. ولقد كان المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في سنغافورة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ مفيدا للغاية في وضع أسس جديدة لزيادة التحرير.

٢٩ - وأوكرانيا تجاهد من أجل الاندماج في النظام التجاري العالمي وتعمل على نحو وثيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستيفاء شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية. وتعتبر العضوية ضرورية لضمان النجاح لإصلاحاتها الاقتصادية الجارية وإنهاء عزلة البلاد عن التجارة العالمية. ويمكن في هذا الصدد اتخاذ إجراء مفيد لتسهيل انضمام البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى عضوية منظمة التجارة العالمية فعلى سبيل المثال يمكن أن يساعد الأونكتاد في ذلك بتدريب الموظفين الوطنيين في ميدان التجارة الخارجية والميادين ذات الصلة. وتتسم استراتيجية التعاون التقني التي اعتمدت في الجلسة الأخيرة لمجلس التجارة والتنمية بالأهمية في هذا الصدد.

٣٠ - ولاحظ مع الارتياح التعاون القائم بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي الذي يستند إلى اتفاق للمشاركة والتعاون. وقد درس اجتماع قمة عُقد مؤخرا بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي في كييف عددا من القضايا في مجال التعاون. كما حدثت تطورات إيجابية أخرى في مجال تحرير التجارة بموجب اتفاق أوروبا الوسطى للتجارة الحرة، وتجري مفاوضات حاليا لإبرام اتفاقات مماثلة مع بلدان أخرى من بينها الجمهورية التشيكية وسلوفينيا وهنغاريا. ويعتبر تزايد صادرات أوكرانيا مؤشرا على التقدم الذي أحرزته البلاد باتجاه الاندماج في النظامين التجاريين الأوروبي والعالمي.

٣١ - **السيد إساكوف** (الاتحاد الروسي): لاحظ أن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقد في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٧ قد وفر في سياق العولمة مدخلا من أجل حل مشكلة الترابط بين التجارة والتنمية التي تتخذ جوانب جديدة. وتشمل العولمة إلى جانب تنسيق السياسات التجارية وتحرير النظم التجارية مجالات مهمة تتعلق بالسياسات من قبيل جذب الاستثمار والحصول على الموارد المالية والتكنولوجيا الحديثة وبناء الشركات والقدرة على تنظيم المشاريع، وتوفير الخدمات في مجال الهياكل الأساسية لزيادة الفعالية التجارية.

٣٢ - وبظهور جوانب الترابط الجديدة بين التجارة والتنمية برزت تحديات جديدة للأونكتاد. وتتزايد مسؤولياته بوصفه مركزا للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. وقال إن حكومته تأمل في أن يتبين أن الأونكتاد ملائم لأداء مهمته بموجب الولاية الممنوحة له وفقا لإعلان مدراند. والنتائج الناشئة عن اجتماع مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والأربعين هي دليل على إحراز تقدم بالفعل فقد أنشئت آلية جديدة للتعاون الحكومي الدولي ولا سيما فيما يتعلق باجتماعات الخبراء. بيد أن دور المجلس في الآلية الجديدة لا يزال في مرحلة

الصياغة ويحتاج إلى التحديد بتفصيل أكبر. ويمكن تحقيقا لهذه الغاية أن تكون الأفكار التي قدمها الأمين العام للأونكتاد بشأن الحاجة إلى توفير إدارة ملائمة لعملية العولمة مفيدة.

٣٣ - ويحرص وفده بصفة خاصة على ضرورة توسيع الأونكتاد لأنشطته بموجب ولايته الجديدة بشأن المشاكل التي تواجه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال مع مراعاة المصالح الخاصة بها والتشابه بين بعض الجوانب في حالتها والمشاكل التي تواجه البلدان النامية الرئيسية. وتشمل أولويات الاتحاد الروسي التعاون من أجل إدماجه في النظام التجاري الدولي وتعزيز الصلات التجارية والاقتصادية مع الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال مع البلدان النامية.

٣٤ - والمشاكل الناجمة عن آثار العولمة على النمو الاقتصادي وعلى توزيع الدخل ينبغي أن تكون على قمة جدول أعمال مجلس التجارة والتنمية إلى جانب المنافسة وأثرها على النمو الاقتصادي والتجارة الدولية. كما ينبغي إشراك الأونكتاد في عملية وضع القواعد المتعددة الأطراف بشأن المنافسة وهي العملية التي يجب تنسيق أنشطته فيها على نحو وثيق مع منظمة التجارة العالمية.

٣٥ - وبالنسبة للاتحاد الروسي كغيره من البلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تمثل مشكلة الاندماج في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي المتعدد الأطراف أولوية كبيرة وقد وضع الاتحاد الروسي الأساس لنظام يكفل تنظيم الروابط الاقتصادية الأجنبية ويوافق معايير منظمة التجارة العالمية، فقد ألغي نظام حصص الصادرات وأصبح السوق الداخلي مفتوحا للمنافسة. وفي الواقع فإن الاتحاد الروسي متقدم عن كثير من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بانفتاح سوقه الزراعي ونظام الحصص أو قيود مكافحة الإغراق في وجه المصنوعات المستوردة. ولما كانت هذه هي الحال فإن الاتحاد الروسي يمضي قُدما نحو المحادثات المتعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يساعده في ذلك إبرام اتفاق للمشاركة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي سيدخل حيز النفاذ اعتبارا من ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. بيد أن حكومته تأسف لأن عددا من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لا تزال تطبق تدابير تمييزية أكثر شِدة ضد صادرات الاتحاد الروسي بذريعة تطبيق نظام الحصص وتدابير مكافحة الإغراق.

٣٦ - **السيد وليموت** (غانا): قال لقد كافحت البلدان الأفريقية لكي تشارك بشكل أكثر شمولا في التجارة الدولية في السنوات الأخيرة. ومما يؤسف له أنه لم يتحقق شيء كثير بعد، ولا تزال حصة أفريقيا في التجارة العالمية حصة هامشية بسبب النقص في بناء الهياكل الأساسية في القارة وانعدام الأسواق المحلية والشبكات الاقتصادية المحلية وتدني مستوى تنمية الموارد البشرية وضعف القاعدة الصناعية وانعدام التكنولوجيا ولسبب العوامل الأخرى التي ضاعف منها الأثر السلبي الناتج عن العولمة وتحرير التجارة.

٣٧ - وفي كثير من الأحيان قد نتج عن المنافسة غير المقيدة مضاعفات حادة على الصناعات المحلية. ولذلك تحتاج المؤسسات التجارية الأفريقية بالتالي أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة وينبغي تحقيقا لتلك الغاية تشجيع القطاع الخاص على تخطيط إنتاجه للأسواق المحلية وأسواق الصادرات في الوقت الذي يتعين فيه أن تعمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الدولي على توحيد الجهود لتنمية الهياكل الأساسية وتنظيم قدرات المشاريع في البلدان الأفريقية. ومن شأن اتخاذ تدابير الحماية السليمة وتقديم الدعم المالي وتوفير الفرص للحصول على التكنولوجيات الملائمة إضافة إلى تعزيز الترتيبات التفضيلية مثل اتفاقية لومي ونظام الأفضليات

المعمم أن يساعد في تهيئة ميدان ينشط فيه الجميع على قدم المساواة. ولاحظ أن السيد ريكوبيرو الأمين العام للأونكتاد قد تحدث في ملاحظاته عن الحاجة إلى تطبيق حماية انتقائية.

٣٨ - والتكامل الإقليمي مفيد في تحقيق وفورات الحجم وزيادة التدفقات التجارية وجذب الاستثمار الأجنبي. ولذلك ينبغي أن تعمل البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية على تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن أن يضطلع المجتمع الدولي بدوره عن طريق الحواجز غير التعريفية منهيا بذلك تدابير مكافحة الإغراق التعسفية ومنح الإعفاء من الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٩ - ولقد أنجز الأونكتاد الكثير من أجل التنمية في أفريقيا من خلال برامجه للمساعدة التقنية التي ينبغي زيادة تعزيزها. كما ينبغي أن يزيد من دعمه لجهود التكامل الإقليمي والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وأن يولي اهتماما خاصا للآثار المحددة المترتبة في البلدان الأفريقية على العولمة وزيادة التنافس.

٤٠ - ومن الواضح من تقرير الأمين العام (A/52/459) أن التدابير الاقتصادية القسرية قد أثرت على نحو عكسي في العلاقات الدولية وترتبت عليها آثار اجتماعية واقتصادية ضارة ولا سيما في أقل البلدان نموا التي تعاني من الضعف. وقال إن من الأفضل إلى حد كبير إجراء مفاوضات متعددة الأطراف وثنائية بشأن القضايا المتنازع عليها واتخاذ تدابير اقتصادية إيجابية.

٤١ - **السيد بيريز أوترمين** (أوروغواي): تحدث بالنيابة عن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، إضافة إلى بوليفيا، وشيلي) كعضوين منتسبين وقال إن التجارة والتنمية عاملان يتسمان بأهمية خاصة في الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتحقيق التكامل الإقليمي. وقد خطت أمريكا الجنوبية على مدى العشرين عاما الماضية خطوات ضخمة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الهدف المتمثل في تحرير التجارة سيواصل الانتشار. والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي هي منظمة إقليمية ناجحة بدرجة كبيرة بل هي في الواقع رابع أكبر تكتل تجاري في العالم بينما يتفق عملها على نحو كامل مع مفهوم العولمة، وهدفها هو إدماج الدول الأعضاء في عالم مترابط اقتصاديا.

٤٢ - وبلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تولي أهمية خاصة لقضايا الزراعة والوصول إلى الأسواق العالمية وآليات الدفاع التجاري. وينبغي الوفاء بالكامل بالالتزامات الناجمة عن المفاوضات التي جرت أثناء جولة أوروغواي لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) المتعلقة بخفض الإعانات وحماية المنتجات الزراعية فيما يسمى (بالجولة الألفية القادمة) للمفاوضات في سياق منظمة التجارة العالمية. وفيما يتعلق بالتجارة العالمية ترى البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي أنه ينبغي تنمية التجارة العالمية بإجراء مفاوضات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. كما ينبغي استكمال النظام المتعدد الأطراف للتجارة العالمية بمشاريع للتكامل الإقليمي تهدف إلى تعزيز النمو في مجالي التجارة وتدفق الاستثمار فيما بين أعضائها.

٤٣ - وينبغي شجب اتخاذ إجراء من جانب واحد لكونه يتعارض مع كل من نص وروح نظام التجارة المتعدد الأطراف. وتعتبر الصلات بين معايير العمل والتجارة مجالا تختص به منظمة العمل الدولية وليس مشروعا بأية حال من الأحوال استخدام الاعتبارات البيئية كغطاء للأهداف الحمائية. وثمة لجنة تابعة لمنظمة

التجارة العالمية تعمل حاليا على معالجة هذا الموضوع الأخير وسيكون من الحكمة الانتظار حتى تعلن نتائجها. بيد أنه وفي سياق تعزيز فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق فإن نقل التكنولوجيا الراعية للبيئة سينتج عنه أثر إيجابي بلا شك.

٤٤ - وتعتبر بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي مثالا ممتازا للتكامل الإقليمي المفتوح. وهي تجري حاليا مفاوضات اقتصادية مع بلدان من خارج المنطقة تشمل بلدان رابطة تكامل بلدان أمريكا اللاتينية، وبلدان الاتحاد الأوروبي. والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي مفتوحة تماما للتجارة العالمية وهي تحالف استراتيجي يهدف للتصدي للتحديات الناجمة عن العولمة والاستفادة منها بشكل تام إضافة إلى تسهيل اندماج الدول الأعضاء فيه في السياق الدولي. ويتمثل هدفه النهائي في بناء كيان اقتصادي موسع يتمتع بأهمية سياسية من خلال تحقق تكامل الانتاج والتخصص القطاعي ووفورات الحجم.

٤٥ - **السيد عزيز** (تونس): قال إن وفده يؤيد تأييدا تاما بيان ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٤٦ - وتوافق الآراء الذي جرى التوصل إليه أثناء الدورة التاسعة للأونكتاد بشأن ولايته ومهمته والذي شكل أساس إعلان ميدراند، يؤكد أن المبادئ الأساسية التي أنشئ الأونكتاد على أساسها في عام ١٩٤٦ لا تزال صالحة لتحقيق الهدف المتمثل في زيادة ثروة البلدان بالرغم من التغيرات السياسية والاقتصادية الاعتراضية العميقة وذلك بالتأكيد على العلاقة العضوية بين التجارة والتنمية.

٤٧ - وتونس ترحب بالاتفاق المبرم بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لإقامة علاقات مؤسسية بين الهيئتين ويجب أن تستند تلك العلاقات على الطابع التكميلي على النحو المبين في الوثيقة الختامية للدورة التاسعة للأونكتاد التي تؤكد على أن المزية النسبية للأونكتاد التي تتمثل في دراسة المشاكل ذات الصلة بالتجارة ستتيح له الاستمرار بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية في مساعدة البلدان في الاندماج في النظام التجاري الدولي.

٤٨ - وقال إنه يأسف لعدم استطاعة أمانة الأونكتاد مرة أخرى إخطار الدول الأعضاء في الوقت الملائم بالتقدم المحرز في تحقيق التكامل.

٤٩ - وقال إن حكومته تعتقد أن اتباع نُهج عملية تركز على العمل لمساعدة البلدان النامية في الاستفادة من الاستثمار لتنمية التجارة يمثل مجالا واعدا للتعاون بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد. وينبغي أن يتعاون الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية أيضا بشأن عدد من المشاكل التجارية التي تؤثر بصفة خاصة في البلدان النامية وترتبط بشكل مباشر بتنفيذ اتفاقات مراكش بما في ذلك الأثر المترتب على جولة أوروغواي في الفرص التجارية الجديدة للبلدان النامية والمشاكل الخاصة للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

٥٠ - وأشار إلى الإعلان الصادر عن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي الحادي والعشرين الذي انعقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ الذي أكد وجوب تطبيق نظام تجاري متعدد الأطراف منصف وآمن ولا تمييزي ويمكن التنبؤ به ومن شأنه أن يعزز فرص البلدان النامية في التجارة والتنمية ويتيح لها زيادة حصتها في التجارة الدولية. وثمة خطوة ضرورية لتحقيق ذلك الهدف تتمثل في تجنب البلدان

المتقدمة النمو لجميع أشكال النزعة الحمائية واتخاذ خطوات لتحرير التجارة الدولية. والإصلاحات المتعلقة بالسياسة التجارية التي تنفذها البلدان النامية حاليا ستُحبط ما لم تتخذ البلدان المتقدمة النمو إجراءات إيجابية للتكيف الهيكلي لتفتح الفرص لصادرات البلدان النامية. ولما كان الحال كذلك يجب مراعاة احتياجات ومصالح البلدان النامية والحالات الخاصة بها في قطاعي التجارة التقليدية والتجارة الجديدة اللذين تغطيهما منظمة التجارة العالمية.

٥١ - وقد استعرض الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ في سنغافورة ما تم إنجازه للتمكين من تنفيذ اتفاقات مراكش، وأوضح أنها أوقفت بسبب الحواجز غير التعريفية التي تفرضها عدد من البلدان وينبغي أن يقيم كل من الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية التوازن اللازم بين تنفيذ اتفاقات مراكش كجزء من جولة أوروغواي ومعالجة أية قضية جديدة. كما يجب تحقيق التوازن أيضا بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من خلال الوزن الدقيق لاهتمامات الدول التجارية الكبيرة والدول الأعضاء الصغيرة في منظمة التجارة العالمية. ويجب أن تكون أي قضية جديدة ذات صلة مباشرة بالتجارة.

٥٢ - **السيد مهاجان** (الهند): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧والصين.

٥٣ - وأشار إلى وجود تناقض: فبالرغم مما أدى إليه إلغاء اللوائح المنظمة للسوق واتاحة المجال أمام التنافس الدولي من تفاؤل بإمكان تسريع النمو وحصول تقارب بين الدخل ومستوى المعيشة، اتسم الاقتصاد العالمي باتساع نطاق عدم المساواة على الصعيد المحلي وبطء النمو مع تفاوت في الدخل بين الشمال والجنوب راح يزداد اتساعا. ومع أن بعض البلدان النامية نمت بسرعة أكبر من البلدان الصناعية، لم تتقلص الفجوة بين نصيب الفرد من الدخل بالقيم المطلقة فيهما.

٥٤ - وأعرب عن قلق حكومته إزاء فصل التمويل عن التجارة والاستثمار الدوليين تحت تأثير التحرير المالي والسياسات النقدية التقييدية مما أدى إلى ظهور النزعة إلى الاستثمارات القصيرة الأجل وما صاحبها من انعدام الالتزام بالاستثمار في الأصول الانتاجية. ولقد أدى توفر طرق أكثر لهروب رأس المال مقرونا ببطء في نمو الطلب وبارتفاع نسبة البطالة، إلى زيادة الأرباح على الصعيد العالمي من دون أن يشجع ذلك على الاستثمار. وبناء عليه، فإن التحدي الذي يواجه الجنوب يتمثل في كيفية ترجمة الأرباح المرتفعة بسرعة كفيلة بإرساء عقد اجتماعي يخفف من عدم المساواة؛ ومع أنه أنجز الكثير في هذا المجال، ما زالت السياسات المتصلة بإدارة الأرباح والتكامل وتوزيع الثروة بحاجة إلى مزيد من التنقيح.

٥٥ - وإذا أريد لجهود البلدان النامية أن تواجه هذا التحدي، فإنها بحاجة إلى بيئة عالمية مؤاتية. ومع ذلك، فبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان النامية لإعادة بناء اقتصاداتها، فإن منافع العولمة لم توزع بالتساوي. وعلى امتداد السنوات الـ ٢٥ الماضية تقريبا، عانت البلدان النامية من انخفاض مفجع في معدلات التبادل التجاري. ولم يكف أن هبطت أسعار السلع الأساسية بالقيم الحقيقية ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ بنسبة ٤٥ في المائة، بل إن معدلات التبادل التجاري بالنسبة للمصنوعات، ساءت بين العامين ١٩٧٠ و ١٩٩١ بنسبة ٣٥ في المائة.

٥٦ - والافتراض الذي تقوم عليه العولمة هو الحاجة إلى ميدان ينشط فيه الجميع على قدم المساواة. ومع ذلك لم يقتصر الأمر على أن المشتركين في النشاط لم يكونوا متساوين بل إن القواعد المعمول بها وتلك التي كان يجري وضعها أدت إلى تفاقم عدم المساواة بينهم. وفي التسعينيات، لم تطبق مبادئ السوق الحرة إلا على أسواق المنتجات ورؤوس الأموال واستثنت سوق اليد العاملة غير الماهرة. وفي الوقت الذي كان يجري فيه التفاوض بشأن تحرير الخدمات والاستثمار، ظل قطاعا الزراعة والمنسوجات وهما الميدانان المهمان للبلدان النامية على صعيد التصدير، محميين إلى حد بعيد. ومع أن نظام الحصص بالنسبة للمنسوجات والملبوسات سيلغى تدريجيا بموجب اتفاقات جولة أوروغواي، فقد حلت محله تعريفة ما زالت حتى الآن تبلغ ثلاثة أضعاف ما يفرض على واردات البلدان الصناعية. وقال إنه إذا خفضت البلدان الصناعية الإعانات والحماية الزراعية بنسبة لا تزيد عن ٣٠ في المائة ستحصل البلدان النامية على ٤٥ بليون دولار إضافية في السنة، بينما لا تتطلب جولة أوروغواي تخفيض حجم الصادرات المدعومة إلا بنسبة ٢١ في المائة ومع ذلك تسمح بدعم دخل المزارعين.

٥٧ - أما بالنسبة للصناعة التحويلية فإن الممارسة المتمثلة في فرض تعريفات أعلى على الأغذية المجهزة وليس على المواد الخام أدى إلى حبس البلدان النامية في أسواق للسلع الأولية متقلبة وآخذة في التدهور، وسد عليها سبيلا واضحا لزيادة قيمة صادراتها. وأيضا، بينما اتجهت الحواجز التعريفية إلى الهبوط، ارتفعت الحواجز غير التعريفية عدة أضعاف. وسيتعين معالجة جميع هذه التحيزات ضد البلدان النامية إذا أريد خلق ذلك النوع من البيئات العالمية الممكنة والعادلة، والذي يسمح باستدامة مكاسب العولمة والتحرير على المدى الطويل.

٥٨ - **السيدة هوميلا** (كوبا): قالت إنها تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٥٩ - لاحظت اقتراب موعد الذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة الذي عقد في هافانا ورحبت فيما يتصل بهذا الأمر ندوة فريق المناقشة في "هافانا + ٥٠: تحديات جديدة أمام نظام التجارة الدولي" التي ستعقد في اليوم التالي.

٦٠ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بجهود الأونكتاد منذ جلسته التاسعة بغرض تهيئة البلدان النامية لمعالجة البنود الجديدة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي خاصة فيما يتعلق بالاستثمار وسياسة التنافس ومشتريات القطاع العام. وستواصل البلدان النامية احتياجها للرؤية التنموية المنحى التي يستطيع الأونكتاد أن يوفرها وذلك في مفاوضاتها في منظمة التجارة العالمية وسواها من المنظمات الدولية.

٦١ - وكررت تأكيد موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين بالتعبير عن الأمل بألا يكون الاستعراض ذي التوجه الاصلاحي لأنشطة الأونكتاد/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تأثير سلبي على التعددية الفكرية في الأمم المتحدة في مجالي السياسة العامة والتحليل في ميدان الاقتصاد الكلي، وأن الدلالة التي منحتها البلدان الأعضاء في ميدراند للأونكتاد ستراعى بشكل سليم.

٦٢ - ولاحظت أن فترة ما بعد الحرب الباردة شهدت على نحو يبدو متناقضا، نموا لا سابق له في التدابير الاقتصادية المتخذة من جانب واحد كوسيلة للضغط على البلدان النامية سياسيا واقتصاديا وانتقدت حكومة الولايات المتحدة لأنها راحت تسن القانون تلو القانون في جملة عنيفة ليست موجهة ضد سلامة البلدان المتأثرة فحسب بل أيضا ضد سيادة دول ثالثة. وذلك بالرغم من قرارات الجمعية العامة واللجنة الثانية والمؤثرات

العالمية والمنظمات الدولية منتهكة بذلك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية. وأشارت، فيما يتصل بهذا الأمر، إلى أن البلدان الـ ١٣ التي خصت بفرض تدابير اقتصادية عليها بذريعة تعزيز حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية تمثل حوالي ٤٢ في المائة من سكان العالم. وأعربت عن شجبها للديمقراطية التي يسعى إلى تحقيقها بالفرض والحصار والإكراه والتهديد ووصفتها بأنها آخر أداة يبتكرها المجتمع الاستهلاكي.

٦٣ - وأشارت إلى أن التدابير الاقتصادية في تأثيرها على الدول الثالثة عند استخدامها كوسيلة ضغط سياسي واقتصادي لا تضير بلدان الجنوب فحسب، وذكرت أن الاتحاد الأوروبي أيضا قد أعرب مؤخرا عن قلقه إزاء نزعة الامتداد خارج النطاق الإقليمي والنزعة المتمثلة في اتخاذ إجراءات أحادية الجانب في السياسة التجارية للولايات المتحدة. والأصوات الـ ١٤٣ في الدورة الحالية للجمعية العامة التي أيّدت رفع الحظر المفروض على كوبا هي شهادة بليغة لاشمئزاز المجتمع الدولي من تلك الممارسات وأعربت عن أملها، فيما يتصل بهذا الأمر، في أن تؤيد اللجنة الثانية على نحو لا التباس فيه مشروع القرار ضد التدابير الاقتصادية كوسيلة إكراه والذي ستتقدم به مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٦٤ - **السيد كووك** (سنغافورة): تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وقال إن الرابطة تضم صوتها إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٦٥ - والرابطة ترحب بتعزيز دور الأونكتاد في مجال تحليل العولمة من منظور الاقتصاد الكلي، بموجب الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية. وينبغي أن تشمل زيادة تحرير اقتصادات البلدان النامية استخدام نهج تدريجي إزاء عملية التكامل يصمم بحيث يناسب احتياجات كل بلد على حدة والصلات بين العولمة والقدرة التنافسية والمنافسة والتنمية أصبحت أيسر فهما نتيجة لمداولات الجزء الرفيع المستوى من الدورة.

٦٦ - وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بما سلم به في تقرير الأمين العام المتصل بإصلاح الأمم المتحدة (A/51/950) من أن تحليل سياسة الاقتصاد الكلي الذي يضطلع به الأونكتاد هو مهمة أساسية وهو مساهمته في إنهاء الممارسات التمييزية والحمائية في التجارة الدولية. وبالرغم من ذلك ما زالت هناك حواجز تعريفية وغير تعريفية متعددة يجب رفعها. ويتوجب على الأونكتاد كفالة إتاحة الفرص أمام البلدان النامية خاصة أقل البلدان نموا، وسيكون من المهم جدا تقديم الدعم لها في مفاوضاتها التجارية والتنموية الجارية والمقبلة.

٦٧ - وتعلق الرابطة أهمية كبيرة على الدور الذي يضطلع به الصندوق المشترك للسلع الأساسية لدعم الجهود التنموية ولذلك يساورها القلق إزاء انسحاب أحد المساهمين الكبار.

٦٨ - والرابطة تطلب إلى منظمة التجارة العالمية العمل على تعزيز وصول البلدان النامية إلى الأسواق وتشير إلى أنه صدر عن أول مؤتمرين وزاريين عقدتهما منظمة التجارة العالمية إعلان يطلب إلى جميع أعضاء المنظمة إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في إطار نظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على تطبيق القواعد ويتسم بالانفتاح.

٦٩ - أفاد أنه يجري التعجيل بتنفيذ اتفاق التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويشمل هذا الاتفاق جهودا متضافرة لتحقيق الانسجام في الأنظمة الجمركية وأنظمة التوحيد القياسي، ولتعزيز التعاون في ميادين الزراعة، والمنتجات الغذائية، والحراجة، والتعدين، والمالية والتكامل الاقتصادي، ومع ما يستتبعه ذلك من تحرير الخدمات ووسائل الاتصالات والنقل. وتقوم الرابطة أيضا بالترويج للمنطقة كمنطقة استثمار منفردة وذلك بهدف خلق بيئة استثمارية في المنطقة تكون أكثر شفافية وفعالية وتجانسا.

٧٠ - والذكرى السنوية الخمسين الوشيكة لمؤتمر هافانا، تذكر الرابطة بأن المفترض أن تكون منظمة التجارة العالمية عالمية النطاق، والرابطة تشدد فيما يتصل بهذا الأمر، على الحاجة إلى ضم طالبي الانضمام إلى المنظمة على وجه السرعة. وما زالت الرابطة ملتزمة بالأهمية الرئيسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف وبمبدأ انفتاح المناطق وبالحرص على ضمان أن تكون اتفاقات التجارة الإقليمية مكملة لقواعد منظمة التجارة العالمية ومتمشية معها. وتأمل الرابطة في أن يؤدي اجتماع المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المزمع لعام ١٩٩٨ إلى توليد زخم لتحرير التجارة في مرحلة ما بعد جولة أوروغواي، وبأن تنتج الدورة العاشرة للأونكتاد التي ستعقد في العام ٢٠٠٠ تقريرا إيجابيا عن الآثار المترتبة على التحرير والعولمة في التنمية.

٧١ - **السيد غونزالز** (باراغواي): تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو وقال إن الفترة بين الحروب العالمية أظهرت ما تلحقه السياسات الوطنية الحمائية النزعة والتنافسية المنحى من ضرر بالنمو والتنمية وهما قضيتان هامتان بالنسبة للمجموعة. وشدد على وجوب أن يكون نظام التجارة المتعدد الأطراف مفتوحا، غير تمييزي، ثابتا شفافا ويسمح بالتنبؤ به وأن تكون منظمة التجارة العالمية المنطلق الأساسي لتعزيز النظام وتقويته.

٧٢ - وفي أعقاب مؤتمر سنغافورة الوزاري، ترى مجموعة ريو أنه ينبغي أن يكون هناك تركيز على تقييم تنفيذ الاتفاقات المختلفة بموجب جولة أوروغواي خاصة بشأن الزراعة، وحق الوصول إلى الأسواق، والامتثال الدقيق للآليات المتعددة الأطراف لدى استخدام آليات الدفاع التجاري.

٧٣ - وما زالت مجموعة ريو منفتحة إزاء إدخال بنود جديدة في منظمة التجارة العالمية، وتحديدا التجارة والاستثمارات، والشفافية في المشتريات الحكومية، والتجارة والتنافس. ولكنها تشدد من جهة ثانية على أن آلية تسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية هي ذات أهمية أساسية لضمان أن تسوية الخلافات بتجرد ونزاهة ووفق الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تعقدها المنظمة.

٧٤ - والجماعة تعيد تأكيد تأييدها لقرار الجمعية العامة ١٦٧/٥١ الذي يشدد على الحاجة الماسة لمواصلة تحرير التجارة في البلدان المتقدمة النمو والنامية عن طريق تخفيض كبير للحواجز التعريفية وسواها من الحواجز التي تعترض سبيل التجارة - خاصة الحواجز غير التعريفية، ومن خلال إنهاء الممارسات التمييزية والحمائية في العلاقات التجارية الدولية.

٧٥ - وينبغي الاعتراف السليم بقيمة مخططات التكامل الإقليمي المفتوحة في عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف من حيث أنها تعزز نمو التجارة والاستثمار على نحو يتمشى مع مبادئ منظمة التجارة العالمية وأهدافها.

٧٦ - ومجموعة ريو ترحب بالولاية الجديدة الممنوحة لمؤتمر الأونكتاد في ميدراند خاصة بـ "الشراكة لأغراض النمو والتنمية"، وترى أن على الأونكتاد مواصلة تقديم المساعدة للبلدان النامية لدمجها في النظام التجاري الدولي،

وأيضا مواصلة وضع أنشطة للتعاون التقني لمساعدة هذه البلدان على الاستفادة من الفرص التي تتيحها اتفاقات جولة أوروغواي.

٧٧ - ولاحظ أن القرار ١٦٧/٥١ قد اعتمد بتوافق الآراء أي بتأييد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وأعرب عن أمل المجموعة بالتوصل إلى النتيجة ذاتها في عام ١٩٩٧ لأن ذلك من شأنه أن يبين أن الشراكة لأغراض النمو والتنمية وبالتالي الرخاء للجميع قائمة فعلا بين الشمال والجنوب.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

- - - - -